مشـــاركة المـــرأة فـــي الانتخـابات النيابيـة 2016

«التحديات والتوصيات»

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

تموز/يوليو 2020

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة – راصد 2020

مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 2016

«التحديات والتوصيات»

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

تموز/يوليو 2020

هذا التقرير أصبح ممكنًا بدعم من الشعب الأمريكي من خلال برنامج تكامل الذي تنفذه IREX بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولي. (USAID)، وإن هذا المحتوى هو مسؤولية مركز الحياة - راصد ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية.

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة – راصد 2020

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	7
المنهجية	8
مركز الحياة - راصد	9
خلفية عامة عن الانتخابات النيابية عام 2016	11
لمحة تاريخية عن مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية في الأردن	12
مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية 2016	16
التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية	19
التوصيات الخاصة بتعزيز فرص المرأة في الانتخابات البرلمانية	25

مقدمة

ان مشاركة المرأة في الحياة العامة ما زالت متواضعة على الرغم من العديد من التطورات الإيجابية التي شهدتها السنوات الأخيرة، وأهمها زيادة مشاركتها النيابية، وبحسب المؤشرات الواردة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة[1] الصادرة عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، تبلغ نسبة مشاركة المرأة في وظائف الفئة العليا في السلطة التنفيذية 8%، وفي الأحزاب السياسية 29.1 %. وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في مجالس النقابات 4.9 %، وفي غرف الصناعة 8.5 %، وفي غرفة التجارة 1.3 %، وفي مجلس الأعيان الحالي 11.7 %، و 15.4% في مجلس النواب الثامن عشر، وبما يتعلق بمشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية لعام 2016 لا بد من الإشارة إلى أن عدد النساء اللواتي ترشحنّ قد وصل إلى 226 امرأة من أصل 1252 مترشحة ومترشح، توزعوا على 226 قائمة انتخابية ضمن 23 دائرة انتخابية، وبينت دراسة أعددناها في راصد حول توجهات المرأة الأردنية نحو الانتخابات النيابية 2016 أن 8 قوائم لم تحتوِ في تركيبتها أي امرأة، فيما احتوت 23 قائمة انتخابية أكثر من امرأة في تركيبتها[2].

ويسلط هذا التقرير الضوء بشكل أساسي على المشاركة السياسية للمرأة في الأردن في الانتخابات بشكل عام والانتخابات النيابية عام 2016 بشكل خاص، حيث يعرض التقرير مجموعة من التحديات التي واجهت النساء خلال الانتخابات، كما يعرض أهم التوصيات التي من الممكن أن تعزز مشاركتهم السياسية وتعزز من تواجدهم في مراكز صنع القرار. بالإضافة الى تقديم توصيات لمؤسسات المجتمع المدني ومنها مركز الحياة – راصد فيما يخص موضوع الرقابة على الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي

(1) اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2013-2017)، التوجهات والملامح العامة. متوفر من خلال الرابط التالي:
https://www.women.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/cd1f43595-ae042-bf-b58d-4f57508e19bb.pdf] last visited 13 April 2020.

(2) راصد، دراسة حول توجهات المرأة الأردنية نحو الانتخابات البرلمانية 20016، 10 أيلول 2016. متوفر من خلال الانترنت على الرابط التالي:
http://www.hayatcenter.org/uploads/201620160911180455/09/ar.pdf] last visited 13 April 2020.

المنهجية

اعتمد فريق راصد على البحث المكتبي في إعداد هذا التقرير، حيث عمل فريق إعداد التقرير على مراجعة الأبحاث والتقارير الصادرة حول الانتخابات البرلمانية لعام 2016، كما تم الاستناد على الخبرات المتراكمة لدى فريق العمل لا سيما في مجال الانتخابات وتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات؛ اذ يعمل راصد بشكل أساسي على مراقبة العملية الانتخابية في كافة مراحلها، و تنفيذ مجموعة من الدراسات والإحصائيات خلال عملية المراقبة بهدف نشر الحقائق وترسيخ مبدأ اتاحة المعلومات ونشرها للمواطنين. كما تم الرجوع إلى تقارير أخرى صادرة عن منظمات مختلفة معنية بمراقبة العملية الانتخابية.

وتم الارتكاز على مجموعة من الأبحاث النوعية التي ركزت بشكل أساسي على مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية وأهم الممارسات الفضلى، واتخذ فريق العمل مجموعة من الخطوات في إعداد هذا التقرير تمثلت ببحث مكتبي حيث عمل الباحثون على جمع المعلومات التي تتعلق بنسب مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 2016 والتحديات التي واجهتها خلال انتخابات 2016 وإعادة تنظيمها، وتحليلها، وترتيبها بطريقة تسهل على كافة القطاعات والفئات التي تعنى بهذا الشأن للاستفادة من هذا الجهد البحثي.

وتتضمن منهجية إعداد هذا التقرير تنفيذ جلستي تحقق يتم استهداف مجموعة من الخبراء في هذا السياق واطلاعهم على مخرجات التقرير، بهدف الاستماع لآرائهم والاستفادة من التغذية الراجعة التي سيقدمونها بناءً على ما ورد في التقرير.

مركز الحياة - راصد

مركز الحياة - راصد هو مؤسسة مجتمع مدني أردنية، ومستقلة، وغير حكومية، وغير ربحية، أنشأت في عام 2006 بجهود مجموعة من الشباب الأردني النشطاء مدنيا. يهدف مركز الحياة إلى تعزيز الديمقراطية والمشاركة العامة في الأردن، في إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ويقوم المركز بذلك من خلال رفع مستوى الوعي العام حول القيم المدنية؛ كالعدالة والمساواة والحرية والمشاركة، ويعتقد المركز أنه من أجل الوصول إلى مجتمع ديمقراطي ينبغي لجميع الجهات الفاعلة، الاجتماعية والسياسية، الانخراط بشكل تعاوني في مجموعة بناءة من المشاريع لمعالجة، إلى حد ما، مختلف الاحتياجات التنموية المختلفة في الأردن. ولدى تأسيس المركز من قبل مجموعة من الشباب الأردني الناشطين لاحظوا، ومن خلال خبرتهم في المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الطلابية، واتحادات الطلبة، وجود فجوة في دور الشباب في عمل المنظمات غير الحكومية والحياة السياسية. وبينما كان الشباب، في معظم الأحيان، مجموعة مستهدفة للبرامج، إلا أن ديموغرافية الشباب لم تشارك في تخطيط وتنفيذ مشاريع خارج العاصمة عمان، وهكذا، تم افتتاح أول مكتب لمركز الحياة في إربد في عام 2006، ليشمل الدور التشاركي للشباب في العمل التنموي في الأردن وزيادة التفكير النقدي واتخاذ القرارات في أوساط الشباب، ورفع وعيهم بحقوقهم في المشاركة.

منذ البداية، بدأ مركز الحياة في العمل على الموضوعات الصعبة والمثيرة للجدل أحيانا مثل مراقبة الانتخابات البرلمانية، مع الحفاظ على تركيزه على المناطق الريفية، لذا افتتح مركز الحياة مكتب ثان له في عام 2008 في الكرك، وفي عام 2009، مكتب العاصمة عمان، الذي أصبح، في وقت لاحق، المكتب الرئيسي لمركز الحياة.

إن ابتعاد موقع مركز الحياة الجغرافي عن المناطق الريفية لم يغير في هدفه الأساسي ولا في مناطق تركيزه، حيث أن المؤسسة، تحت قيادة الدكتور عامر بني عامر، نمت تدريجيا لتصبح مؤسسة مؤثرة مع اسم راسخ، محلياً ودولياً على حد سواء، وهي لا تزال مؤسسة تنعكس في تركيزها، وموظفيها، وشبكة المتطوعين فيها في تسهيل عملها على تطوير القاعدة الشعبية، على أساس الاستفادة من خبرات الشباب الذين شارك 4000 منهم كمراقب قد تطوع في عملية الرصد في الانتخابات الأردنية البرلمانية في عام 2013، وتطوع في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لعام 2016 أكثر من 5000 شاب وشابه ، وقد بنى مركز الحياة شبكة واسعة مكونة من أكثر من 10.000 متطوع وناشط شاب، مما أعطى المركز تواصلاً وطنياً واسعاً يغطي جميع محافظات الأردن، بما في ذلك المناطق الريفية، والنائية، والبادية (الصحراء)، ومخيمات اللاجئين، لضمان التنفيذ الفعال والمشاركة الشاملة للمجتمعات المحلية في مختلف التوزيعات الجغرافية والطبقات الاقتصادية.

موظفي المركز، كما أن المتطوعين والمتدربين فيه يأتون من خلفيات وأديان وقوميات ومعتقدات متنوعة، ويجعل هذا المزيج مركز الحياة مكاناً مثيراً للاهتمام، وبيئة رائعة لتعلم قيم القبول والتسامح، وبيئة منتجة لتدريب نشطاء مدنيين معتدلين جدد في المجتمعات المختلفة، كما أن مركز الحياة فخور بقوة شبكته من جهات مانحة وشركاء وزملاء في الشبكات المحلية والدولية.

لا يركز عمل مركز الحياة على الأردن فحسب، فلدى المؤسسة التزام عميق نحو التنمية وقيم المواطنة العالمية الإقليمية، حيث ساهم مركز الحياة بشكل هام في بناء القدرات في البلدان العربية كتونس والمغرب والسودان ومصر والجزائر وليبيا واليمن وفلسطين في مجال مراقبة الانتخابات ومراقبة البرلمان والحكم المحلي وتعزيز التنمية الديمقراطية وكسب التأييد لحقوق الانسان ودعم التحول الديمقراطي من خلال خدمات التدريب والبحوث التي تقدمها وحدة الأبحاث والتدريب (TRU) لديها.

يعمل مركز الحياة في برنامجين رئيسين هما:

1. المسائلة والمشاركة والحكم المحلي – راصد
2. مكافحة التطرف ونشر ثقافة الحوار

خلفية عامة عن الانتخابات النيابية عام ٢٠١٦

وفقاً للمادة (34) من الدستور الأردني، صدرت الإرادة الملكية السامية بحلّ مجلس النواب الأردني السابع عشر بتاريخ 2016/05/29، وبناءً عليه وبحسب المادة (73) من الدستور الأردني توجب أن يتم إجراء انتخابات خلال أربعة شهور على الأكثر من موعد الحل، حيث أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب وهي الجهة المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية عن موعد 2016/09/20 يوماً لانتخاب مجلس النواب الثامن عشر بناءً على الإرادة الملكية السامية بإجراء الانتخابات.

تميزت انتخابات مجلس النواب الثامن عشر باعتماد قانون ونظام انتخابي وتقسيم دوائر جديد بعد إلغاء نظام الصوت الواحد والذي لازم العملية السياسية في الأردن لمدة 20 عاماً، وجاء النظام الانتخابي الجديد استجابةً للضغوط السياسية التي تمثلت بحركات احتجاجية ومطالبات بإصلاحات حقيقية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حدٍ سواء، كما طالبت العديد من الجهات الحزبية وغير الحزبية من مكونات المشهد السياسي الأردني بإطار قانوني جديد للانتخابات النيابية، يقدم ضمانات حقيقية لأعلى درجات النزاهة والشفافية والعدالة والحرية.

وشهد قانون الانتخاب لآخر مجلس نواب تطوراً ملحوظاً مقارنةً بما سبق، حيث شهدت المملكة الأردنية الهاشمية في عام 2016 اعتماد النظام النسبي كنظام انتخابي لأول مرة منذ عودة الحياة الديمقراطية في العام 1989، كما أن النظام الانتخابي أعاد تقسيم الدوائر الانتخابية ليتم توسعتها جغرافياً مما ساهم في تخفيض عددها من 45 دائرة انتخابية في عام 2013 إلى 23 دائرة انتخابية في عام 2016 وهي إحدى الخطوات التي ساعدت على تعزيز العدالة التمثيلية الخاصة بالدوائر الانتخابية.

ومن مميزات قانون الانتخاب الجديد أنه أعطى الحق للناخب بالتصويت لأكثر من مرشح داخل القائمة الانتخابية التي يختارها، مما يساعد على تقليص الهويات الفرعية التي أنتجها نظام الصوت الواحد، ولكن وفي ذات السياق يؤخذ على قانون الانتخاب الجديد إلغاء القائمة الوطنية والتي كانت في العام 2013 تحت مسمى الدائرة العامة، مع العلم بأن الحوار الوطني الذي أجراه مجلس النواب بالتعاون مع راصد حول قانون الانتخاب، وصلت نسبة المطالبين بتضمين الدائرة العامة (القائمة الوطنية) في القانون إلى 40% من مجموع التوصيات التي تم استخلاصها من الحوار الوطني .

لمحة تاريخية عن مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية في الأردن

ظلت المرأة الأردنية خارج دائرة المشاركة في الحياة السياسية فعليا طيلة عهد الإمارة، حيث لم تشارك المرأة في الحياة السياسية إبان تلك المرحلة، وبالتالي حُرمت من حقوقها السياسية عدة عقود. وقد جرت العديد من المطالبات والخطابات لمحاولة التخفيف من استبعاد النساء من السياسة، وشهدت منتصف الخمسينات محاولات مهمة لتغيير قانون الانتخاب من أجل السماح للمرأة بالمشاركة السياسية، وحدث تحوّل مهم حينها عندما قرر البرلمان منح المرأة الحاصلة على التعليم الابتدائي الحق بالتصويت فقط دون الترشح، لكن بعد أن تم حل البرلمان وإقالة حكومة سليمان النابلسي، ألغيت جميع القرارات التي اتخذها هذا البرلمان ومن ضمنها قرار منح المرأة الحق بالتصويت.

وبعد مطالبات عديدة حصلت المرأة على الحق في الترشح للمجالس النيابية وانتخابها لأول مرة في عام 1974، بموجب قانون الانتخاب المعدل رقم 8 لسنة 1974 لقانون الانتخاب رقم 24 لسنة 1960، فقد نصت المادة (2) من القانون على ما يلي: «يعدل تعريف كلمة (أردني) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (2) من القانون الأصلي بشطب كلمة (ذكر) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (ذكرًا كان أم انثى).

وبعد صدور هذا القانون كانت أول مشاركة للمرأة في المجالس الرسمية في عام 1978 في ما سمي آنذاك بالمجلس الوطني الاستشاري، وهو مجلس تم تشكيله بالتعيين في الأعوام (1978-1984) لسد الفراغ الدستوري في فترة تجميد الحياة البرلمانية، وشهد المجلس ثلاث دورات مدة كل منها سنتين، ولم يكن له أي صلاحيات لها علاقة بالتشريع، ولم يحق له أن يستجوب الحكومة بل أن يسائلها فقط، حينها عين الملك ثلاث نساء من أصل 60 مقعدًا وهن: إنعام المفتي، ووداد بولص، ونائلة الرشدان.

أما التحول الفعلي في الحياة السياسية والبرلمانية فكان مع انتخابات 1989، فقد شاركت المرأة الأردنية ولأول مرة كناخبة ومرشحة، لكنها لم تحصل على أي مقعد في مجلس النواب عام 1989، في حين فازت مرشحة واحدة بعضوية مجلس النواب في العام 1993 هي توجان فيصل وكانت المرة الأولى في تاريخ البلاد التي تفوز فيها امرأة بمقعد بالبرلمان، ليعود الرقم الى الصفر في عام 1997. في العام 2003، تم تعديل قانون الانتخابات لسنة 2001 بموجب قانون مؤقت لإدخال نظام الكوتا النسائية، وتم بعد ذلك تم تخصيص (6) مقاعد للنساء (من أصل 110) في البرلمان من خلال من نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة

لكل منها وتعديلاته رقم 42 لسنة 2001، واعتبار (المملكة) دائرة واحدة في الانتخابات النسوية بحيث يتم اختيار أعلى (6) نساء حاصلات على أعلى نسب من الأصوات على مستوى المملكة.[3]

عزز نظام الكوتا مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقد بلغ عددهن في مجلس النواب الخامس عشر سبع نساء نتيجة فوز النائب فلك الجمعاني خارج نظام الكوتا. اما في المجلس السادس عشر فبلغ حضور النساء 12 مقعدا، في حين حصدت النساء في المجلس السابع عشر 18 مقعداً منها ثلاثة بصورة تنافسية و15 مقعداً بالكوتا من أصل 150 مقعدا، لتصل النسبة الى 12%.

أما في قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 والذي جرت على أساسه انتخابات المجلس الثامن عشر، فقد أشارت الفقرة (أ) من المادة التاسعة من القانون على أنه: « يتم الترشح لملء المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية بطريق القائمة النسبية المفتوحة»؛ حيث تضم القائمة عدداً من المرشحين لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. وأشار البند الثاني من الفقرة (د) من نفس المادة الى أن على المرشحات عن المقاعد المخصصة للنساء الترشح ضمن قوائم، كما أنه لا يتم احتساب المرشحة وفقاً لذلك من ضمن الحد الأعلى للمرشحين في القائمة، وبناءً عليه حصدنّ النساء 20 مقعداً من أصل 130 مقعداً توزعت مقاعد النساء على 15 امرأة حصلنَ على مقاعدهن عن طريق الكوتا المنصوص عليها بقانون الانتخاب وحصلت 5 نساء على مقاعدهنّ بالتنافس لتصل نسبة النساء في البرلمان الثامن عشر إلى 15.3% من مجموع أعضاء المجلس النيابي الثامن عشر.

وعند الحديث عن المرأة الاردنية ومشاركتها في الانتخابات النيابية لا بد من الرجوع الى النص الدستوري الداعم أو الذي يوضح ماهية مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، حيث نص الدستور الأردني في المادة 6-1 ان الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، كما نصت المادة 22-1 أن لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين

(3) نصت المادة (3/أ) من نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها وتعديلاته رقم 42 لسنة 2001 على انه « يضاف الى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية المبينة في المادة (2) من النظام الاصلي ستة مقاعد تخصص لأشغالها من المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة الفائزات بهذه المقاعد وفقا لأحكام الفقرة (ج) من المادة (45) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لسنة 2001». وجاء في المادة (45) من قانون الانتخاب رقم 34 لسنة 2001 بعد الانتهاء من عملية فرز الاصوات واعلان النتائج النهائية للانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية ورفعها الى الوزير من قبل اللجان المركزية للانتخابات وفقا لأحكام المادة (44) من هذا القانون ، يحيل الوزير الى اللجنة الخاصة المحاضر المتعلقة بتلك النتائج لمراجعتها وتدقيق عدد الاصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن باي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية. وتحدد اللجنة الخاصة اسماء الفائزات بالمقاعد الاضافية المخصصة للنساء على اساس نسبة عدد الاصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع اصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها ، وبالمقارنة بين هذه النسب تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على اعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية دون النظر الى كون الفائزة (مسلمة او مسيحية او شركسية او شيشانية) او كونها من دوائر البدو الانتخابية المغلقة.

أو الأنظمة، وأن التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها والبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات.

كوتا للنساء[4]: جاءت الكوتا كنظام يدعم إلى حدٍ ما مشاركة المرأة في الانتخابات، والكوتا مصطلح لاتيني الأصل يقصد به نصيب أو حصة، ارتبط هذا المصطلح تاريخيًا بما يسمى بـ«التمييز الإيجابي»، والذي أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة (الأقلية السوداء) في ستينيات القرن الماضي، حيث تم تطبيق نظام حصص نسبية «كوتا»، ألزمت بموجبه المؤسسات التعليمية بتخصيص نسبة معينة من الطلاب المقبولين فيها للأقليات الأثنية (السوداء)، كما انتشر في بلدان أخرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنها محرومة. وتوصف الكوتا على صعيد القانون الدولي بأنها تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة. ولا تعتبر مثل هذه التدابير إجراءات تمييزية.[5]

وهنا نستعرض نموذج الأردن حيث تدرج نظام الكوتا النسائية في الأردن كما يلي:

1. انتخابات مجلس النواب 14 – تخصيص كوتا للنساء لأول مرة بموجب قانون الانتخاب رقم (34) لعام 2001 والذي عدل عام 2003 ، تم تخصيص كوتا للنساء بلغت ستة مقاعد من إجمالي 110 مقاعد أي ما نسبته (5.5%).

2. انتخابات مجلس النواب 16 عام 2010 صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب حيث أبقى على الصوت الواحد مع زيادة عدد مقاعد البرلمان من (110) الى (120) مقعداً وزيادة المقاعد المخصصة للكوتا من ستة مقاعد الى 12 مقعداً.

3. زيادة عدد المقاعد المخصصة للكوتا النسائية من (12) الى (15) مقعداً بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لعام 2012 والقانون المعدل له رقم (28) لعام 2012 ، كما تم استحداث (27) مقعداً للقوائم الوطنية و(108) للدوائر المحلية ليصبح العدد الإجمالي لمقاعد مجلس النواب (150) مقعداً.

4. انتخابات مجلس النواب 18 عام 2016 صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم 6 لعام 2016 وبموجبه فقد تم تخفيض عدد مقاعد المجلس الى (130) مقعداً خصص منها (15) مقعداً للكوتا النسائية بواقع (11.5%) من المقاعد الإجمالية.

(4) قانون الانتخاب والكوتا، موقع جفرا نيوز، بدون تاريخ. متوفر على الانترنت من خلال الرابط التالي:
http://www.jfranews.com.jo/article.php?id=24692] last visited 13 April 2020.

(5) انظر على سبيل المثال المادة 4 من اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة.

وبناءً على هذا لا بد من العودة الى تاريخ مشاركة المرأة في الانتخابات وحق الترشح والانتخاب حيث أن النساء الأردنيات حصدن خلال الفترة 1974 – 2016 فقط 65 مقعداً من أصل 780 مقعداً في مجلس النواب الأردني (الحادي عشر حتى الثامن عشر) وبنسبة بلغت 8.3%. ويوضح الجدول التالي بالتفصيل مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية:

الجدول رقم (1): يبين مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية

السنة	عدد المرشحات	عدد الفائزات	المجلس	نسبة التمثيل النسائي
1974	حصلت النساء الأردنيات على حق الإنتخاب والترشح		10	
1984	شاركت النساء بالإنتخابات التكميلية كناخبات وذلك لعدم ترشح أي إمرأة		11	
1993	3 مرشحات من 534	80/1 مقعد	12	1.25%
1993	انتخابات مجلس النواب 12 عام 1993 المرأة الأردنية الأولى تدخل مجلس النواب			
1997	17 مرشحة من 561	80/0 مقعد	13	0%
2003	54 مرشحة من 819	6 كوتا نسائية 110/6 مقعد	14	5.45%
2007	199 مرشحة من 885	6 كوتا نسائية 1 تنافس 110/7 مقعد	15	6.36%
2010	134 مرشحة من 763	12 كوتا نسائية 1 تنافس 120/13 مقعد	16	10.8%
2013	208 مرشحة من 1528	15 كوتا نسائية 3 تنافس 150/18 مقعد	17	12%
2016	257 مرشحة من أصل 1252	15 كوتا نسائية 5 تنافس 130/20 مقعد	18	15.3%

مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٦

فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 2016، نفذّ راصد دراسة حول توجهات المرأة الأردنية نحو الانتخابات النيابية لعام 2016[6]، وبينت الدراسة أن (34.1%) من النساء المشاركات ينوين المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة من خلال الإدلاء بأصواتهن يوم الاقتراع، فيما وصلت نسبة النساء اللواتي لا ينوين المشاركة في الانتخابات القادمة (49.5%) من مجموع النساء، وكما بينت النتائج أن اساس التصويت لما نسبته 51.9% من النساء يتمثل في البرنامج الذي يقدمه المرشح أو القائمة و 29.3% من النساء على الاساس المتعلق بمرشح العشيرة وبينت النتائج التحليل أن (8) من القوائم الانتخابية لم تحتوِ أي امرأة مترشحة في تركيبتها، بينما وصل عدد القوائم التي تحتوي على أكثر من امرأة في تركيبتها إلى (23) قائمة. اما فيما يخص وجود النساء داخل القوائم الانتخابية فقد تبين أن (132) من القوائم الانتخابية احتوت في تركيبتها على عدد من النساء فاق الحد الأعلى لعدد مقاعد الدائرة الانتخابية (باعتبار ان مقعد الكوتا يضاف الى الحد الاعلى للأعضاء)، وهو ما اجازه قانون الانتخاب.

وتبين أن عدد النساء المترشحات في انتخابات 2016 بلغ 252 امرأة ويفوق عدد النساء المترشحات في انتخابات 2013 على مستوى الدوائر المحلية ب (123) امرأة ، حيث ترشح (129) امرأة على مستوى الدوائر المحلية في انتخابات عام 2013، فاز منهنّ 18 امرأة ، فيما حصدنّ النساء 20 مقعداً من أصل 130 مقعداً في البرلمان الثامن عشر، وتوزعت مقاعد النساء على 15 امرأة حصلنَ على مقاعدهن عن طريق الكوتا المنصوص عليها بقانون الانتخاب وحصلت 5 نساء على مقاعدهنّ بالتنافس لتصل نسبة النساء في البرلمان الثامن عشر إلى 15.3% من مجموع أعضاء المجلس النيابي الثامن عشر.

وفيما يتعلق بتعداد الأصوات الذي حصلت عليه النساء المترشحات في الانتخابات البرلمانية عام 2016 فقد وصل العدد إلى 935,684 صوتاً من مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحون كأفراد أي ما يعادل 29.36% من مجموع أصوات الأفراد، كما يتبين أن النساء المترشحات في محافظة البلقاء حصلنّ على أعلى عدد أصوات على مستوى المملكة مقارنة بباقي الدوائر الانتخابية حيث حصلن على 59,652 صوتاً من إجمالي الأصوات في دائرة البلقاء، تلاها دائرة اربد الثانية لمحافظة اربد بعدد أصوات وصل إلى 58,425، أما على صعيد نسبة الأصوات على مستوى الأصوات في الدائرة حصلت المترشحات في دائرة معان على أعلى نسبة أصوات من أصوات الدائرة وبنسبة وصلت إلى 46% من إجمالي مصوتي الدائرة، تلتهنّ المترشحات في محافظة جرش بنسبة وصلت إلى 43,86% من إجمالي مصوتي الدائرة وفيما يلي جدول عدد الأصوات التي حصلت عليها النساء ونسبتهنّ على مستوى الدوائر الانتخابية.

(6) راصد، دراسة حول توجهات المرأة الأردنية نحو الانتخابات البرلمانية 20016، 10 أيلول 2016. متوفر من خلال الانترنت على الرابط التالي:
http://www.hayatcenter.org/uploads/201620160911180455/09/ar.pdf] last visited 13 April 2020

الجدول رقم (2): يبين عدد الأصوات السيدات ونسبتهنّ على مستوى الدوائر الانتخابية

الدائرة الانتخابية	عدد أصوات السيدات	نسبتهن في الدائرة	أصوات الدائرة
محافظة العاصمة/الدائرة الأولى	50,749	%41.88	121,184
محافظة العاصمة/الدائرة الثانية	50,752	%34.12	148,746
محافظة العاصمة/الدائرة الثالثة	32,360	%22.38	144,611
محافظة العاصمة/الدائرة الرابعة	45,315	%38.81	116,776
محافظة العاصمة/الدائرة الخامسة	49,384	%20.91	236,177
محافظة اربد/الدائرة الأولى	56,975	%30.04	189,691
محافظة اربد/الدائرة الثانية	58,425	%37.98	153,823
محافظة اربد/الدائرة الثالثة	31,816	%30.73	103,549
محافظة اربد/الدائرة الرابعة	54,480	%32.82	165,979
محافظة البلقاء	59,652	%19.60	304,395
محافظة الكرك	57,540	%18.58	309,751
محافظة معان	18,140	%46.09	39,362
محافظة الزرقاء/الدائرة الأولى	56,549	%20.89	270,659
محافظة الزرقاء/الدائرة الثانية	27,440	%39.33	69,775
محافظة المفرق	37,857	%37.36	101,340
محافظة الطفيلة	18,771	%31.99	58,672
محافظة مادبا	34,165	%28.13	121,434
محافظة جرش	41,666	%43.86	95,000
محافظة عجلون	40,525	%28.09	144,289
محافظة العقبة	17,209	%36.44	47,232
دائرة بدو الشمال	40,409	%41.55	97,247
دائرة بدو الوسط	23,490	%36.31	64,690
دائرة بدو الجنوب	32,015	%38.92	82,264
المجموع الكلي	935,684	%29.36	3,186,646

أما على صعيد مشاركة النساء في الاقتراع، يتبين أن عدد النساء اللواتي مارسنّ حقهنّ في الاقتراع وصل إلى 716,716 أي بنسبة 32,75% من أصل 2,188,578 ممن يحق لهن الاقتراع على مستوى المملكة في الانتخابات البرلمانية 2016، وتبين المعلومات التي تم عرضها في التقرير التفصيلي للانتخابات البرلمانية 2016 والذي أصدرته الهيئة المستقلة للانتخاب أن أعلى نسبة لمشاركة النساء على مستوى الدوائر الانتخابية كانت في دائرة بدو الجنوب وذلك بنسبة 62,19% من مجموع النساء الذي يحق لهم الاقتراع على مستوى الدائرة،

تلتها دائرة الكرك وبنسبة 59,09% من مجموع النساء على مستوى الدائرة، تلتهم دائرة بدو الوسط بنسبة اقتراع للنساء وصلت إلى 59,08% من مجموع النساء الذي يحق لهم الاقتراع على مستوى الدائرة، وكانت دائرة عمان الثالثة الأقل مشاركة للنساء في الاقتراع بنسبة وصلت إلى 15,98% من مجموع النساء الذين يحق لهم الاقتراع، سبقتها دائرة عمان الثانية بنسبة اقتراع للنساء وصلت إلى 16,56% من مجموع النساء على مستوى الدائرة، وفيما يلي جدول يوضح نسب اقتراع النساء على مستوى الدوائر الانتخابية.

الجدول رقم (3) يبين نسب الاقتراع للإناث على مستوى الدوائر الانتخابية في الانتخابات البرلمانية 2016

الدائرة الانتخابية	المؤهلون للاقتراع - إناث	المقترعون - إناث	نسبة المقترعات
العاصمة الأولى	147927	28298	19.12%
العاصمة الثانية	201364	33351	16.56%
العاصمة الثالثة	126489	20220	15.98%
العاصمة الرابعة	128451	31771	24.73%
العاصمة الخامسة	198054	40910	20.65%
اربد الأولى	170318	54040	31.72%
اربد الثانية	78489	36857	46.95%
اربد الثالثة	61572	23865	38.75%
اربد الرابعة	92814	42748	46.05%
البلقاء	158914	60816	38.26%
الكرك	92709	54791	59.09%
معان	28522	13331	46.73%
الزرقاء الأولى	229345	41808	18.22%
الزرقاء الثانية	68930	20008	29.02%
المفرق	54157	26642	49.19%
الطفيلة	31004	17091	55.12%
مادبا	57703	24424	42.32%
جرش	59940	33399	55.72%
عجلون	57182	32086	56.11%
العقبة	28746	10882	37.85%
بدو الشمال	47774	27970	58.54%
بدو الوسط	31966	18888	59.08%
بدو الجنوب	36208	22520	62.19%

التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية

تشكل المرأة الأردنية ما يقارب 51% من المجتمع الأردني، وقد ساهمت المرأة الأردنية من خلال أعمالها ومهامها في تطوير مختلف المجالات الحيوية في الأردنية، وانخرطت المرأة في مختلف القطاعات ولعبت مختلف الأدوار، وعلى رأسها الدور السياسي، وقد اضطلعت المرأة الأردنية إلى إثبات نفسها في المعترك السياسي بمختلف فئاته وأشكاله سواءً كانت من خلال المجالس المنتخبة على المستوى المحلي كالبلديات ومجالس المحافظات، أو على صعيد المجالس المنتخبة على المستوى الوطني مثل المجلس النواب، كما أثبتت تواجدها وقدرتها على الوصول للمواقع القيادية سواءً في السلطة التنفيذية أو بالسلطة القضائية.

إلا أنه ورغم كافة النجاحات التي حققتها المرأة على مختلف الأصعدة فإنه ما زال يجابهها العديد من التحديات والمعيقات التي تحول دون وصولها بنسب أكبر إلى مواقع صنع القرار، لا سيما المواقع الانتخابية، ويسجل للمرأة الأردنية أنها أثبتت قدرتها على الخروج من بوتقة الكوتا ووصولها إلى مجلس النواب على وجه الخصوص بدون الكوتا، وبدأ ذلك منذ عام 1993 بوصول امرأة واحدة بدون كوتا، وانتهاءً بالمجلس النيابي الثامن عشر حيث وصل 5 نساء بالمقاعد التنافسية.

وضمن هذا السياق لا بد لنا من مراجعة التحديات التي كانت واجهت النساء في الانتخابات البرلمانية لعام 2016 ومحاولة حصرها ضمن هذا التقرير، وبناء توصيات وخارطة طريق يمكن الارتكاز عليها للانتخابات المقبلة لتكون حافزاً لدى الأردنيات في تعزيز تواجدهن كمنافسات في الانتخابات البرلمانية ومحل اعتبار من قبل الجهات المعنية.

إن وجود المرأة في مواقع قيادية مثل أن تكون عضوا في البرلمان الأردني قد يطلعها على العديد من التحديات التي تلمسها سواء من ترشحها للانتخابات النيابية او من خلال عملها داخل البرلمان وتواجدها في مناصب المكتب الدائم او داخل اللجان الدائمة او الكتل النيابية وكذلك التواصل مع القواعد الانتخابية بشكل عام، كما أنها تلمس هذه التحديات بنفسها بصفة موقعها كعضو في البرلمان، ولا من تقسيم التحديات إلى عدة محاور والتي تم استخلاصها من مراجعة العديد من الأدبيات والتقارير بالإضافة الى ما تم مناقشته من قبل مجموعة من الخبراء والمهتمين بالشأن السياسي خلال جلسات التحقق التي تم عقدها.

أولاً: التحديات الاجتماعية والثقافية

- ثقافة المجتمع الذكورية ترى أن الرجل هو الأقدر على اتخاذ القرارات السياسية العامة أكثر من المرأة، كما أن تلك الثقافة تعزز المساحة الذكورية السياسية على حساب المساحة المتاحة للمرأة.

- الصورة النمطية المأخوذة عن المرأة التي تراها بأنها غير قادرة على القيام بمسؤولياتها تجاه القرارات السياسية وإدارة الشؤون العامة والمشاركة في صنع القرار التشريعي، وهذه الأدوار حسب الصورة النمطية لا تنسجم مع الأدوار المرسخة مسبقاً في أذهان المجتمع والتي تتمثل في تربية والأطفال وإدارة الشؤون المنزلية عدم تقبل الرجال من نفس العائلة على مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام والحياة السياسية والانتخابات بشكل خاص، ومثال ذلك عدم تقبل بعض الأزواج لزوجاتهم في المشاركة في الانتخابات سواءً بالترشح أو بالانتخاب[7].

- بعض التفسيرات الدينية والتي تقدم على أن صوت المرأة عورة ولا يتوجب خروجها من البيت وبالتالي يتم منعها من المشاركة في النقاش العام.

- أدى الموروث الثقافي الذي علقت به مجموعة من الشوائب المتصلة بصورة المرأة ودورها إلى عدم الاقتناع بقدرة المرأة لتولي مناصب قيادية، وما زال للموروث الثقافي الاجتماعي تأثير كبير في تكوين الرأي العام الذي قد يتم استغلاله من بعض الممانعين الذي يفضلون وصول الرجال إلى السلطة التشريعية.

- بعض الممارسات التي تساهم في تعزيز التمييز الجندري في المجتمع وحتى داخل بعض الهيئات والمواقع السياسية وذلك بسبب النظرة الاجتماعية لها بأنها لا تساوي الرجل في كفاءة العمل وتوفير الوقت اللازم على حساب الالتزامات العائلية.

- تحدي العشائرية بتطبيقها السلبي وبروز ظاهرة الإجماع العشائري على مرشح واحد فقط لضمان وصوله للبرلمان، إضافة الى عدم تقبل الرجل وخاصة في المناطق الانتخابية ذات البعد العشائري خروج صوت المرأة خارج نطاق العشيرة، ولا بد من ذكر أن حدثت اختلافات طفيفة في آخر عشر سنوات؛ إذ أن بعض العشائر أدركت أن قدرتهم على الاجماع على امرأة قد يكون ذو فرصة أكبر في إنجاحها وإيصالها للبرلمان من خلال الارتكاز على مبدأ الكوتا.

(7) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، دراسة نوعية حول نظرة عضوات البلديات إلى التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في المجتمع الأردني. متوفر على الرابط التالي:

http://www.hayatcenter.org/uploads/20182018010713235 1/01/ar.pdf] last visited 15 May 2020.

- من التحديات التي تواجه السيدات اللواتي ينتقلن من دوائرهن بسبب الزواج، فإن البعض تبقى بطاقتها الشخصية (هوية الأحوال) في دائرتها السابقة إلا أنها في يوم الاقتراع تتواجد في بيتها أو في موقع سكنها الجديد وبذلك لا تستطيع أن تمارس حقها في الاقتراع بسبب عدم نقلها لمكان إقامتها، وهنا يتوجب أن يكون هناك توعية أكثر للنساء اللواتي ينتقلن وذلك لتشجيعهنّ على نقل مكان إقامتهنّ لممارسة حقهنّ في الاقتراع.

- يتم ممارسة عادة الاجتماعات العشائرية وهي ممارسة يتم تطبيقها خلال الانتخابات لاختيار مرشح يمثل العشيرة، ورغم أننا نؤكد على ضرورة أن يمتلك المرشح أو المرشحة برنامجاً انتخابياً يقدم نفسه على أساسه، إلا أن هذه الممارسة موجودة في مجتمعنا، وتم ملاحظة عدم إشراك النساء في عملية اختيار مرشح (الإجماع) أو مرشح العشيرة، وهذا يحد من قدرة النساء على اختيار ممثليهم، حتى أن الاجتماع الذي يتم لإجراء الاختيار لا يتم دعوة النساء إليه .

- تعتبر قلة مصادر المعلومات والدراسات والأبحاث المتخصصة في موضوع التحديات التي تواجه النساء في المشاركة بالانتخابات تحدٍ حقيقي لمعالجة الإشكاليات التي تواجها النساء بشكل عام ولا بد من تعزيز التركيز على تلك الأبحاث بشكل علمي وموضوعي حتى تستطيع مؤسسات المجتمع المدني وصناع القرار من التغلب على تلك التحديات بشكل جذري والذي يساهم بتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات.

- لا يجوز وفقاً للتعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع والفرز وجمع الأصوات اصطحاب الأطفال إلى غرف الاقتراع وخصوصاً عند معزل الاقتراع، هذا في الحقيقة انسجام واضح مع المعايير الدولية للانتخاب، إلا أن ذلك يشكل تحدٍ أمام النساء عند ممارستهنّ للاقتراع؛ إذ تفضل المرأة عدم ممارسة الاقتراع على الخروج من بيتها دون أطفالها بسبب عدم السماح لهم بالدخول عند المعزل الانتخابي، وهنا لا بد من الإبقاء على الانسجام مع المعايير الدولية وفي ذات السياق إيجاد غرف مخصصة يمكن للأطفال المتواجدين مع أمهاتهم البقاء فيها حتى يتم السماح لهن بكل حرية ممارسة عملية الاقتراع.

- يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة تحديات جمة عند ممارستهم لحقهم في الاقتراع لا سيما وأن 26% مراكز الاقتراع غير مجهزة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة[8] وعلى الرغم من أن هذا التحدي يواجه الذكور والإناث من ذوي الإعاقة إلا أنه يشكل تحدياً أكثر للإناث إذا ما تم الأخذ بذات السياق صعوبة الوصول للنساء ذوي الإعاقة وصعوبة مساعدتهنّ بسبب بعض الاعتبارات وهذا يشكل تحدٍ أمامهنّ من الوصول لغرف الاقتراع وممارسة دورهنّ.

(8) راصد، بيان المؤتمر الصباحي حول بدء عملية الاقتراع، 20-9-2016. متوفر على الرابط التالي:
[http://www.hayatcenter.org/uploads/20162016092014481309/ar.pdf] last visited 15 May 2020.

ثانياً: التحديات القانونية والسياسية

- ضعف معرفة المرأة بحقوقها القانونية المتمثلة بإمكانية ترشح نفسها لمجلس النواب أو مشاركتها في العملية السياسية.

- الإرث السياسي المتكون من مرحلة تجميد العمل النيابي حتى عام 1989 والذي ساهم في ابعاد المرأة بشكل مباشر عن العمل السياسي، والذي ساهم بضعف الخبرات السياسية للمرأة.

- عدد المقاعد المحددة للكوتا النسائية في قانون الانتخاب والذي قسمها على أساس المحافظات، إذ كان من الأجدر توزيع مقاعد الكوتا على مستوى الدوائر الانتخابية والتي ستساهم بشكل كبير في تعزيز تواجد النساء في مجلس النواب.

- منهجيات رفع الوعي الخاص بالمحور السياسي التي يتم استخدامها مع النساء في الأطراف لا تنسجم مع متطلباتهن، حيث يتم استخدام منهجية التدريب غير المستدام مما لا يساهم في ترسيخ المعلومات وتطويرها بالنسبة للسيدات في الأطراف.

- ضعف مشاركة النساء في الأحزاب السياسية مما يساهم في ضعف قدرتهم على الانخراط في العمل السياسي بشكل عام وبلورة الأفكار للاستفادة منها إذا ما امتلكنّ الرغبة في المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

- من التحديات التي تواجه المرأة في الترشح للانتخابات موقعها في القائمة، إذ لا يكون للمرأة دور حقيقي في تشكيل القائمة الانتخابية المترشحة، وجرت العادة بأن يتم تشكيل القائمة من قبل الرجال ومن ثم البحث عن امرأة ليتم إضافتها إلى القائمة، وبالسياق العكسي فإن النساء اللواتي يمتلكنّ حضور جماهيري وكبير داخل مجتمعاتهنّ يكون من الصعب عليهنّ تشكيل قائمة وذلك بسبب تخوف المترشحين الذكور من اكتساب تلك السيدة المقعد على مستوى التنافس وبالتالي يبقى الرجل خارج دائرة المنافسة.

- تعتبر بعض الممارسات السلبية السابقة لبعض البرلمانيات تحدياً لأي امرأة تود أن تخوض غمار الانتخابات البرلمانية وهذا يشكل إرثاً وانطباعاً غير عادل بالنسبة للنساء، كما تساهم تلك الممارسات في إضعاف دعم المرأة في ترشحها للانتخابات ونجاحها.

ثالثاً: التحديات الاقتصادية

- ضعف الاستقلال المالي للمرأة يساهم في الحد من انخراطها في العمل العام والحياة السياسية.

- القدرة المالية للمرأة أقل منها مقارنةً بالقدرة المالية للرجال، مما يساهم في الحد من ترشح النساء للانتخابات البرلمانية لعدم مقدرتهم على مضاهاة ما يتم دفعه على الحملات الانتخابية من قبل الرجال.
- سوء الوضع الاقتصادي في البلد بشكل عام ينعكس على المرأة حيث يؤثر على ترتيب أولوياتها ويزيد من حس المسؤولية لديها تجاه بيتها وأسرتها ويقلل من فرص انفتاحها وتسخير بعض من الوقت لإيجاد مساحة لها في العمل العام.

- ضعف التضامن الاقتصادي تجاه المرأة، حيث ترى التجمعات سواء (العشائرية أو الجغرافية) أن تقديم التضامن الاقتصادي مع الرجال يمكن أن يكون ذو نفع أكبر منه إذا ما تم تقديمه للمرأة.

- تبعية المرأة الاقتصادية للرجل نتيجة ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل.

- بعد جائحة كورونا والتعديلات التي طرأت على التعليمات التنفيذية الخاصة بالحملات الانتخابية يمكن للمرأة أن تنال فرصة أكبر لا سيما وأنه تم تقنين الحملات الانتخابية والمصاريف فيها وذلك يساهم في تعزيز حضور المرأة والحد من تحدي الوضع المالي لها. (هذا بحسب ما أكده بعض من الخبراء خلال جلسات التحقق)

- ضعف الدعم المالي للمرأة من مختلف القطاعات، حتى أن القطاعات التي تود أن تدعم أحد المرشحين أو تساعده في حملتها الانتخابية في العادة يتم دعم الرجال أكثر من النساء، وهذا من شأنه أن يحد من وصول المرأة بشكل عام للبرلمان.

رابعاً: التحديات الإعلامية والوصول المجتمعي

- قلة خبرة المرأة في التعامل مع الإعلام يساهم في الحد من تعزيز وصولها المجتمعي، وإذا ما قورنت بخبرات الرجال؛ فهم يمتلكوا خبرات أكبر وذلك بسبب انخراط الرجال بشكل أكبر في العمل العام

- الصورة النمطية في الإعلام التقليدي لها دوراً في تنميط صور المرأة، وذلك يساهم في الحد من تعامل الإعلام مع المرأة، مما يشكل تحدياً رئيسياً لاندماج المرأة في العمل السياسي.

- ضعف خبرة النساء في استعمال وسائل التواصل الاجتماعي واستخدام المال السياسي في نشر فكرها وعملها على منصات التواصل الاجتماعي.

- ضعف خبرة المرأة في المشاركة السياسية بشكل عام والمشاركة في الانتخابات بشكل خاص يشكل تحدياً حقيقياً، ولا بد من بناء برامج طويلة الأمد تساهم في بناء قدرات السيدات، على أن تكون هذه البرامج قبل الانتخابات ويتم اتباعها ببرامج ما بعد الوصول إلى البرلمان.

التوصيات الخاصة بتعزيز فرص المرأة في الانتخابات البرلمانية

إن المتتبع لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل عام والانتخابات بشكل خاص يرى أنه لا بد من تقديم توصيات على مختلف المستويات، لا سيما إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار الوثائق والدراسات القليلة المنشورة عن مشاركة المرأة وآليات تعزيزها، وهنا في هذا التقرير وبعد اطلاعنا على مجموعة من الدراسات (على الرغم من قلتها) نرى أنه لا بد أن يتم تعزيز الجهود وبلورتها ضمن بوتقة الجهود المدنية الساعية إلى تعزيز مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وهنا نورد مجموعة من التوصيات الخاصة بالعملية الانتخابية ومجموعة من التوصيات العامة التي ممكن أن يستفيد منها صانع القرار والجهات الفاعلة في هذا السياق:

أولاً: توصيات تتعلق بإجراءات مشاركة المرأة في الانتخابات

- لا بد من تعزيز مراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي لا سيما وأن التجربة الأردنية المدنية على مستوى مراقبة الانتخابات بشكل عام تعدّ نموذجاً على مستوى المنطقة إلا أن مراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي يجب أن يتم تطويره وفقاً لمنهجيات علمية نوعية وكمية تساهم في البحث عن التحديات والصعوبات التي تواجه النساء على وجه الخصوص وتقديم المقترحات التي من الممكن أن تنسجم مع الواقع الأردني.
- يجب أن يتم النظر إلى الآلية التي يتم بها تشكيل القوائم بشكل ممنهج بحيث يتم النظر إلى دور المرأة في تشكيل القوائم الانتخابية والنظر إلى الأداء الذي تقدمه المرأة ضمن القائمة وكيف ينظر لها من قبل المترشحين الذكور معها ضمن ذات القائمة وكيف ينظر لها من قبل المواطنين.
- من الضروري أن يتم مراقبة الحملات الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي وقياس مقدار الفجوات بين النساء والرجال المترشحين من خلال آلية الصرف وكمية الأموال المتدفقة لكل منهما وكيفية صرف هذه الأموال، ولا بد بأن تتضمن عملية المراقبة مؤشرات واضحة حول قدرة النساء على الإنفاق خلال الحملات الانتخابية، وتبيان مصادر تمويلها بشكل مفصل وتبيان الفجوات بينها وبين الرجال المترشحين، وغيرها من المؤشرات الخاصة بالحملات الانتخابية.
- يجب أن يتم مراقبة سلوك المترشحات خلال العملية الانتخابية ومدى قدرتهن على الوصول إلى الناخبين وهل تتساوى فرص الوصول الإعلامي والوصول المباشر للناخبين، وهل يتحقق مؤشر العدالة ما بين المترشحين والمترشحات، ولا بد أن يتم ذلك من خلال بناء نماذج تحتوي على أسئلة يمكن الإجابة عليها من خلال المشاهدة المباشرة للراصد والاستفسار من المترشحات أنفسهنّ.

- لا بد من مراقبة نوعية المترشحات ومدى قدرتهن على التفاعل السياسي مع الجمهور، والتعرف على ما إذا استفادت من أي التدريبات التي تساهم في تطوير المهارات المرتبطة بالعملية الانتخابية.
- يجب أن يتم مراقبة البرامج الانتخابية التي يتم طرحها من قبل المترشحين والمترشحات من منظور النوع الاجتماعي، وقياس مدى دعم هذه البرامج والبيانات لقضايا النوع الاجتماعي بشكل عام، وتحليل محتواهنّ بما يتعلق بدعم قضايا المرأة ومشاركتها السياسية بشكل خاص.
- لا بد من بناء برامج تساهم في تعزيز النظر إلى النساء كنائبات بإيجابية من خلال برامج ثقافية مجتمعية ذات مدى قصير وطويل في كافة المحافظات الأردنية؛ إذ يساهم ذلك في تعزيز فرص الوصول للنساء لمواقع صنع القرار وأهمها البرلمان.
- لوحظ خلال إعداد هذا التقرير افتقار المحتوى الأدبي الأردني لدراسات نوعية تتعلق بمراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي، وهنا لا بد من تعزيز هذا المحتوى بتقارير من هذه الفئة حتى يتسنى للأطراف الفاعلة بناء برامجها على أساس الاحتياجات الموجودة وبشراكة حقيقة مع المرأة الأردنية والمؤسسات ذات العلاقة.
- إجراء دراسات نوعية مختصة في موضوع العنف السياسي ضد المرأة والوقوف على معطياته والآثار الناتجة عنه، وتقديم مقترحات وتوصيات تساهم في الحد من العنف السياسي على السيدات.
- تطوير مؤشرات نوعية تراقب وترصد مشاركة المرأة في كافة المراحل الانتخابية وتقديم النتائج بشكل تفصيلي خلال كل مرحلة انتخابية ووضع توصيات واقتراحات تساهم في تعزيز مشاركتهنّ في مختلف المراحل.
- مجابهة التنمر الالكتروني التي تتعرض له النساء على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال توعية المرشحات والمنتخبات بالوسائل المتاحة قانونا لهذه الغاية.
- تنفيذ وإعداد دراسات نوعية حول العنف الانتخابي على النساء وخصوصاً في مرحلة الحملات الانتخابية.
- إعداد تقارير تقييمية حول الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذ مقاربة مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل UPR الموافق عليها من قبل الحكومة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة
- اعتماد نظام التوالي الجندري في بناء القوائم الانتخابية، وذلك يحتاج إلى تعديل قانون الانتخاب والنظام الانتخابي ويساهم هذا النظام في تعزيز تواجد المرأة في القوائم الانتخابية وبالتالي في البرلمان الأردني.
- بناء منصة الكترونية دائمة تعمل على استقبال آراء النساء بشكل دائم وتقديم النصح والإرشاد لهم بشكل مستمر.

ثانيا: توصيات تتعلق بتحفيز مشاركة المرأة في الانتخابات

- رفع نسبة الكوتا النسائية في المجالس المنتخبة لزيادة التمثيل النسائي للمرأة في مجلس النواب بحيث تكون مقعد واحد لكل دائرة انتخابية.
- رفع وعي المرأة من خلال الورشات والدورات المبنية على أساس الاحتياجات والأولويات للنساء على مستوى المركز والأطراف.
- رفع قدرات المرأة من خلال التبادلات الثقافية والمعرفية الدولية والمحلية.
- عمل مقابلات دورية بين النساء المرشحات للبرلمان والسيدات العضوات السابقات لتعزيز قدرة المرأة القادمة للعمل البرلماني واكتساب الخبرة من اقرانها.
- بناء عمل تشاركي بين البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني يرتكز بشكل أساسي على برامج موجهة للسيدات الأردنيات.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم النساء وبناء البرامج الخاصة بالتمكين السياسي من خلال الدورات والورشات التدريبية، ومتابعة مخرجات الورشات التدريبية.
- تعزيز اهتمام الاعلام بالمترشحات للبرلمان وذلك من خلال بناء قنوات تواصل بين المترشحات ووسائل الإعلام.
- عمل دورات لأعضاء البرلمان متعلقة بالإعلام وآليات التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي وبناء قدرات النساء في استخدام منصات التواصل الاجتماعي في كسب التأييد والوصول المجتمعي.
- تحفيز الإعلام لإعداد وتقديم برامج إعلامية هادفة موجهة للمجتمع لمعالجة الصورة النمطية للمرأة وكسب تأييد المجتمعات في دعم المرأة.
- تعزيز المشاريع الاقتصادية للسيدات لتمكينهم من بناء استقلالهم المالي.
- بناء قدرات النساء في كسب التأييد والوصول المجتمعي.
- دمج الرجال في الورشات التدريبية الموجهة للنساء لتغيير الثقافة الذكورية لدى الرجال تعزيز ثقتهم في أدوار المرأة.
- تصميم برامج طويلة الأمد للسيدات تساهم في رفع قدراتهن ومعرفتهن في العمل السياسي بشكل عام والانتخابات بشكل خاص وتنفيذ محاكاة للإجراءات داخل قبة البرلمان.
- تنفيذ تدريبات للمرأة الأردنية التي تنوي الترشح للانتخابات حول النظام الداخلي لمجلس النواب والدستور والأدوار المناطة بها وكيفية استعمال الأدوات الرقابية.
- زيادة تمويل المرأة السياسية التي تنتمي للحزب وخاصةً المترشحة للانتخابات

بناء قدرات منظمات المجتمع المدني خصوصا التي تعنى بالمرأة ليكون منهم مراقبين محليين ودوليين يكون لهم دور فاعل في الرقابة على الانتخابات.

- تنفيذ تدريبات خاصة للنساء بما يتعلق بالتواصل والتعامل مع الإعلام وبناء قدراتهم في التعامل مع الكاميرا وكيفية الظهور ونشر الأخبار وفن الخطابة.
- تطوير المنظومة التعليمية بحيث يتم النص فيها صراحة على أهمية العمل السياسي وإدماج والمرأة فيه.
- تصميم آليات للمساءلة تعنى بتتبع عمل مجلس النواب من منظور النوع الاجتماعي.

مركز الحياة - راصد

Tel: +962 6 582 6868
Fax: +962 6 582 6867
www.hayatcenter.org
info@hayatcenter.org
Facebook: rased.jordan
Twitter: @Rased_Jo
LinkedIn: Hayat-Rased
Instagram: Rased_Jo

USAID من الشعب الأمريكي
RASED راصد
مركز الحياة AL HAYAT CENTER
IREX